

الفساد الإداري والاقتصادي... رؤية واقعية وإسلامية

عمر وصابر - باحث اقتصادي
مركز الإعلام العربي - القاهرة

في السنوات القليلة الماضية اجتذبت قضية الفساد الإداري والاقتصادي اهتماما كبيرا من الأكاديميين وصانعي السياسة على السواء. وفي الحقيقة هناك العديد من الأسباب لبحث هذا الموضوع من جديد فقد أطاحت قضايا وفضائح الفساد بكثير من الحكومات في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان النامية على السواء. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصاديات الموجهة إلى اقتصاديات السوق فإن هذا التحول قد خلق فرصا هائلة للتربح. كما ازداد الاهتمام بموضوع دراسة السلوك الأخلاقي خاصة في العمل العام خلال السنوات الماضية نظرا لارتباط كفاءات فعالية المنظمات العامة بسلوكيات وأخلاقيات العاملين بها. كما أصبحت هذه المشكلة عالمية وأخذت تمثل عامل قلق رئيسي في الإدارة العامة وأصبحت الدول النامية تعطي الأولوية لتطوير الترتيبات والإجراءات المؤسسية الواجب اتخاذها من قبل الحكومة لتخفيف مستويات الانحراف في السلوك الرسمي للمسؤولين والحد من تعرفاتهم التي تدفع بالمنظمات إلى الوقوع في قضايا الفساد.

ولأهمية المشكلة وضخامتها فقد كان موضوع الفساد موضوعاً رئيسياً في عدد من الوثائق الدولية تقرير البنك الدولي مثل تقرير البنك الدولي سنة 1997. ومؤتمر الفساد والدول النامية الذي عقد في نيويورك سنة 1997 وانهقاد العديد من المؤتمرات والندوات في مختلف بلدان العالم في محاولة لحثها ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها , وفي هذه الدراسة سوف نتعرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالفساد الاقتصادي والإداري, ثم نتعرض لأهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الخاصة بالظروف الاقتصادية أو القوانين الخاصة بالمشكلة

ومكافحتها ثم نتحدث عن أهم النتائج التي تترتب عن الفساد مثل التأثير على التنمية الاقتصادية والاستثمار والتأثير

على المالية العامة، ثم نتحدث عن أهم قضايا الفساد في الواقع المعاصر مثل الصين وألمانيا وكوريا ثم نتحدث عن الفساد من جهة النظر الإسلامية وأهم الطرق الإسلامية التي تعالج القضية الخطيرة وأهم الإجراءات التي يمكن اتباعها لمعاصرة الفساد الاقتصادي والإداري المتفش في الإدارة والشؤون العامة.

■ مفهوم الفساد

وضعت النظرية الاقتصادية رؤيتين أساسيتين للفساد، إحداهما تعتبر الفساد عاملاً خارجياً بالنسبة للعملية

السياسية والأخرى تعتبره جزءاً منها، وإذا حاولنا تعريف الفساد نجد أن هناك العديد من التعريفات للفساد من أهمها التعريف الذي قدمه فيتوتانزي. والذي يعرفه بأنه تعمد مخالفة مبادئ وقواعد العمل بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة المعارف.

وهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا التعريف. العنصر الأول والذي يتطلب ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها دوراً في اتخاذ قرار اقتصادي يرتبط بمصالح أي طرف من الأطراف الاقتصادية والعنصران الآخران يمكن اعتبارهما شرطين للحكم على مدى مخالفة المبادئ وقواعد العمل أحدهما يكون

أصبحت هذه المشكلة عالمية وأخذت تمثل عامل قلق رئيسي في الإدارة العامة وأصبحت الدول النامية تعطي الأولوية لتطوير الترتيبات والإجراءات المؤسسية الواجب اتخاذها من قبل الحكومة لتخفيف مستويات الانحراف في السلوك الرسمي للمسؤولين والحد من تعرفاتهم التي تدفع بالمنظمات إلى الوقوع في قضايا الفساد.

انتهاك المبادئ الخاصة بالعمل قد تم بشكل مقصود والشرط الثاني أن يحقق هذا الانتهاك مصلحة أو فائدة للفرد الذي قام بذلك وقد تكون المخالفة من باب المجاملة أو نوعاً من أنواع العنصرية وليس المقصود بها ممارسة فاسدة , وقد تتخذ المزاياء والفوائد التي يحققها الفرد من انتهاك مبادئ العمل أشكالاً مختلفة أكثرها انتشاراً هو الرشوة أو تلقي هدايا غالية الثمن أو تبادل الخدمات الشخصية أو إهداء المجوهرات الثمينة أو تعيين الأبناء والأقارب في وظائف مقابل مرتبات مرتفعة. أما البنك الدولي فيستخدم تعريفاً آخر للفساد ويعرفه بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

العنصر الأول والذي يتطلب ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها دوراً في اتخاذ قرار اقتصادي يرتبط بمصالح أي طرف من الأطراف الاقتصادية.



وهذا التعريف يركز على سبب الفساد في السلطات العامة وإساءة استخدام هذه السلطات, ويربط بين الفساد والدولة وأنشطة الدولة وتدخلها في السوق ووجود القطاع العام, أو أنه بمعنى آخر يستبعد إمكانية الفساد في القطاع الخاص, ويركز بصفة مطلقة على الفساد في القطاع العام.

والمشكلة في هذا التعريف تكمن في أنه لا يعتبر كل حالات إساءة استخدام الوظيفة العامة فساداً, فمثلاً يتم تصنيف بعض الحالات على أنها سرقة أو تزوير أو اختلاس أو ما يماثلها, لكنها لا تصنف على أنها فساد, أي أن الفساد ليس هو الممارسة الوحيدة غير المقبولة اجتماعياً وغير القانونية, فهناك الكثير من الجرائم التي تنتم من خلال تعمد عدم الالتزام بقوانين العمل مثل اغتصاب حق غير مشروع أو الابتزاز. ولكن نظراً لعدم حصول أحد الأطراف على ميزة أو منفعة فإن الوضع في هذه الحالة لا يعتبر فساداً. ومن المهم أن نميز بين الفساد والأفعال غير القانونية الأخرى, لأن السياسات الخاصة بمناهضة الفساد

عادة ما تكون مختلفة عن العوامل والسياسات المناهضة لأنواع ونواحي الممارسات غير القانونية الأخرى.

■ أنواع الفساد

بصفة عامة في نطاق الآراء النظرية الاقتصادية المختلفة فإنه يوجد ثلاثة أنواع من الفساد:

(1) النوع الأول:

هو الفساد الذي يؤدي إلى حصول المواطن أو الشخصية الاعتبارية على حق من حقوقه القانونية، مثل تقديم رشوة لموظف حكومي لاستخراج جواز سفر وغرض هذا الفساد المتمثل في الرشوة هو تخطر الصنوف والحصول على هذه الخدمة قبل الآخرين، وإذا انتشر هذا النوع من الفساد يؤكد عدم قدرة فعالية الجهاز الإداري للدولة لتلبية احتياجات المواطنين.

(2) النوع الثاني:

هو الفساد الذي يؤدي إلى انتهاك القواعد القانونية أو التطبيق المنجز لهذه القانونية، وهو الذي يسمى الفساد الإداري وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً، وأهم إثارة المباشرة هو عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل. وفي الدول التي ينتشر فيها مثل هذا النوع من الفساد يردد المواطنون مقولة أن من مصلحة المجتمع عدم تطبيق القانون لأن السياسات العامة سيئة لدرجة يتحتم عدم الالتزام بالقانون ولذا يكون الفساد من أفضل الحلول.

(3) النوع الثالث:

الفساد الكبير أو كما يطلقون عليه البعض الاستيلاء على الدولة، وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة

العامّة إلى قواعد وتعليمات تحابي مصالح المفسدين والافتراض الأساسي في هذا النوع من الفساد هو أن السياسات العامة والتشريعات تتأثر بشكل حاسم عن طريق رشوة أعضاء المجلس التشريعي من جانب بعض الأقليات من رجل الأعمال وذوي السلطة والنفوذ (1).

■ أسباب الفساد

السبب الرئيسي: يتمثل هذا السبب في سعي كافة الأطراف الاقتصادية التي تشترك في العمليات الاقتصادية لتعظيم منفعتها الفردية أي الرفاهية والثروة وبالتالي فإن المصالح الأنانية لتلك الأطراف تكون المحرك الأساسي للتعامل فيما بينهم ويتم توزيع الموارد بين الأنشطة التي تقدم أعلى عائد على الاستثمار، أي أن الأشخاص هنا يعتبرون أو يعتقدون بأنهم يتصرفون بطريقة رشيدة من الناحية الاقتصادية.

الفساد الكبير أو كما يطلقون عليه البعض الاستيلاء على الدولة، وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة العامة إلى قواعد وتعليمات تحابي مصالح المفسدين

وفي أحد التقارير الصادرة عن البنك

الدولي سنة 1997 أكد أن هناك العديد من

الأسباب التي تؤدي إلى الفساد في الوقت المعاصر ومن أهم الأسباب(2):

(1) اتساع حرية التصرف للمسؤولين بدون ضوابط دقيقة بما يمكنهم من التصرف في الأموال الموضوعة تحت تعرضهم لمصلحتهم الخاصة وكذلك أخذ الرشاوى لإنجاز الخدمات المكلفين بأدائها للمواطنين، ووجود دوافع الفساد والسلوك الأخلاقي لدى بعض السياسيين والبيروقراطيين ومن لديهم السلطة والنفوذ الذين يتحكمون في منافذ الوصول للمنافع القيمة وبذلك يمكنهم فرض تكاليف على المواطنين والأعمال الخاصة(3).

(2) الاستهانة بالقوانين وضعف النظام القضائي وببطء إجراءاته ثم التراخي في تنفيذ الأحكام، وهذا ما يمكن ملاحظته في العديد من الدول التي تصدر القوانين فيها بدون مشاركة فعالة من المواطنين ولصالح جهات معينة بالدرجة الأولى. ثم تبعة القضاة في تعيينهم وتحديد رواتبهم للسلطة التنفيذية التي انخرط الكثير من قياداتها في الفساد، وإمكانية كبار المفسدين من توكيل محامين قادرين على مد أجل التقاضي إلى أن يستطيعوا التأثير على أدلة الإثبات أو عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم (4).

(3) التأثير الشديد للفقر الذي يعزي الكثير من حائزي السلطة العامة بالبحث عن الرشاوى، كما يؤدي ضيق الأحوال الاقتصادية إلى بذل الكثير من الجهود لدى المواطنين العموميين أو من يحوز على السلطة في سبيل البقاء في مناصبهم وذلك على حساب المعايير الرسمية المقررة (5).

(4) قلة المساءلة والتي تأتي من عدم وجود سياسات منظمة وضابطة للتصرفات المالية، ثم عدم كفاية وضعف أجهزة الرقابة وأخيراً عدم توافر المعلومات "الشفافية" عن الداء بما يمكن من خلالها التعرف على حالات الفساد عند حدوثها.

(5) ينتشر الفساد في الدول النامية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ولا يرجع ذلك إلى اختلاف شعوب هذه البلدان عن الشعوب في غيرها، وإنما لأن الظروف مهية لذلك فالحافز لاكتساب الدخل قوي للغاية، ويتفاقم بفعل الفقر ومرتببات الموظفين المنخفضة، وعلاوة على ذلك فإن المخاطر من المرض والإصابات بالبطالة مرتفعة في هذه البلدان، والناس يفتقدون عموماً الكثير من آليات توزيع المخاطر المتاحة في البلاد الأكثر تقدماً وثراءً.

(6) ولطبيعة المجتمع وبرزوا أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية أثر كبير في الفساد في دول النامية، وفيما يرى الأوروبيون أن المحاباة أو المحسوبية هي نوع من الفساد فإن الكثيرين في هذه الدول لا يردون

ذلك، ويتساءلون كيف يستطيع شخص من فئة اجتماعية معينة مختلفة أو متأخرة أن يلحق بالمنافسين له من فئة اجتماعية أخرى إن لم يجد عوناً له أو ظهراً بين الذين ينتمون إلى نفس الفئة الاجتماعية أو الذين تربطهم به صلة قرابة أو نسب، بالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها خطوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة.

(7) وهناك بعض العوامل التي تصنف على أنها سياسية وتتمثل في غياب القيادة السياسية القوية، واتساع وتشعب السلطة البيروقراطية والعمليات البيروقراطية الزائدة عن الحد. والمركزية الشديدة والتوظيف السياسي للخدمة العامة وكل أشكال التدخلات الأخرى وإرباك وتعويض المؤسسات الديمقراطية والتشريعية وأيضاً القضائية.

(8) وأخيراً هناك بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والتي تشمل القبائلية والميول العرقية والتي تنافس الولاء، كما أن غياب التدريب في مجال السلوك والممارسات الأخلاقية وممارسة التأثيرات الخارجية التدخلات في إدارة الخدمات العامة وكذلك غياب استراتيجيات الإدارة واستيعاب النتائج المرجوة للتغيير (6).

■ تكلفة الفساد

هناك العديد من الآثار والنتائج التي تترتب عن الفساد ومن المهم أن نذكر أنواع الفساد المختلفة لا ينتج عنها نفس الدرجة من الضرر، فالفساد الذي لا يضر بقواعد اللعبة مثل نظام العدالة أو حقوق الملكية أو العمل المصرفي والقروض يدمر النمو الاقتصادي والسياسي. والفساد الذي يسمح بتلويث الأنهار أو يسمح للمستشفيات بابتزاز مبالغ باهظة من المرضى يمكن أن يكون مدمراً

بيئياً واجتماعياً، وبالمقارنة نجد أن منح بعض المال للتعجيل بالحصول على الخدمات العامة والماركة في مخالفات هينة، يعتبر أقل ضرراً وذلك بصفة عامة، وبالطبع فإن مدى انتشار الفساد أمر له أهميته أيضاً، فمعظم الأنشطة يمكنها احتمال قليل من الفساد، بل قد تتحسن بسببه بعض الأنظمة الرديئة. ولكن عندما يصبح الفساد شاملاً أو هو القاعدة تكون آثار معوقة، وإذا ما حاولنا عرض أهم آثار ونتائج الفساد السلبية الضارة بالمجتمع فإنه يمكن إجمالها في الآتي:

(أ) الآثار الاقتصادية:

(1) إن وجود الفساد في أي بيئة يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي إذ أنه يخفض حوافز استثمار، وفي الحالات التي تطلب فيها الرشاوى من أصحاب المشروعات قبل بدء مشروعاتهم، أو يطلب الموظفون المرتشون بعد ذلك نصيباً من فائدة الاستثمار، يعمل الفساد باعتباره ضريبة وإن كانت ضريبة ذات طبيعة ضارة بشكل خاص ويهبط الفساد بجودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويخفض إيرادات الضرائب.

(2) يضر الفساد بالداء الاقتصادي ضرراً مؤكداً، حيث يؤثر على المالية العامة سواء من حيث تخصيص الموارد العامة حينما يوجه الجزء الأكبر منها إلى الإنفاق على احتياجات ذات مبالغ كبيرة مثل التسليح والمستودعات الاستثمارية الكبيرة حتى يضمن المسئولون الحصول على رشاوى كبيرة بدلاً من الإنفاق على احتياجات ضرورية ذات مبالغ أقل، كما أن انتشار الرشوة للحصول على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم يؤدي إلى الخلل في تقديم هذه الخدمات للمحتاجين فضلاً عن زيادة الإنفاق الحكومي بدون مبرر في حالة ترسية المشروعات على مقاولين بأثمان مرتفعة (7).

(3) ترفع الرشوة من تأليف الصفقات ومن عدم التيقن في الاقتصاد، كما أن الرشوة تنطوي على ظلم واضح، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة

الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.

(ب) الآثار السياسية:

إن انتشار الفساد الاقتصادي، خاصة الفساد الكبير منه والذي يخطر فيه كبار المسؤولين بالدولة، سوف يؤدي إلى أن تتخذ القرارات الاقتصادية ليس على أساس ما يدفع النمو الاقتصادي إلى تحقيق رفاهية المواطنين وإنما تتخذ القرارات على أساس المكاسب التي تعود على كبار المسؤولين أنفسهم وعلى عائلاتهم وكذلك حلفائهم من السياسيين ورجال الأعمال، مما يؤدي إلى فقدان النظام السياسي للشرعية، أي القبول الاختياري من جانب المواطنين لمؤسساته وقيادته ويشعر المواطنون بالاغتراب عنه والعزوف عن المشاركة في منظماته وأنشطته ومع أول شرارة سخط يتهاوي النظام مثلما حدث في العديد من بلدان العالم مثل رومانيا واندونيسيا والبرازيل.

(ج) الآثار الجانبية:

(1) يؤدي الفساد إلى انتشار القيم غير الأخلاقية، حيث يغذي الفساد نفسه ويتسع نطاقه إذا لم يواجه بحزم لأن ترك المفسدين ينعمون بثرواتهم المنهوبة من المال العام والمال الخاص يجعل جمهور الناس يرون أنه لا جدوى من الالتزام بالقيم الأخلاقية.

تكلفة الفساد، أكد تقرير نشرته مؤسسة IMD International العلاقة الوثيقة بين الفساد والقدرة النافية للاقتصاد، ويوضح الجدول التالي هذه النقطة:-

الدولة	الترتيب عام 2001	الترتيب عام 2000	القدرة التنافسية الترتيب 2001
الولايات المتحدة	16	14	1
سنغافورة	4	6	2

3	1	1	فتلندا
4	11	9	لوكسمبورج
5	9	8	هولندا
42	34	38	جنوب أفريقيا
43	52	57	الأرجنتين
44	50	54	تركيا
45	82	79	روسيا
84	60	50	كولومبيا

* المصدر: مراتب الفساد، منظمة الثقافة العالمية، مراتب القدرة التنافسية، IMD الدولة.

- الترتيب 1 يعني اقل الدول فساداً لمعايير منظمة الثقافة الدولية

- ويوضح الجدول أن اكبر خمس دول في العالم من حيث القدرة التنافسية هي أيضا من اقل الدول فساداً.

وتشير الدراسة إلى أن الفساد بالاشتراك مع عوامل أخرى يقلل من قدرة الدولة على تأسيس قدرتها التنافسية والمحافظة عليها، كما تشير الدراسة إلى أن الفساد له تكلفة وأن العجز عن المنافسة يدخل ضمن التكلفة (8).

■ الفساد في الواقع المعاصر:

رغم أن أعمال الفساد تتسم بالسرية ويقترن بها محاولة التمويه والتحايل لإخفائها إلا أن ما يتداول بشأن ما ظهر منها وأمكن كشفه يدل على مدى اتساعها وللأسف ذلك على المستوى الدولي، نجد أن الفساد الاقتصادي ينتشر في جميع دول العالم سواء لمتقدمة أو النامية.. وخاصة الفساد الكبير، مما يصعب حصره ومن أهم أمثلة الفساد.

* وجود قضايا فساد في ألمانيا سواء قبل الوحدة أو بعدها منها قضايا تتعلق بالتسليح بمعدات غير كفاء وذلك عن طريق العزب الديموقراطي المسيحي في البرلمان, وعندما اكتشفت القضية لو توجه تهمة الفساد لأي من المتورطين وذلك لتقديم تسهيلات للحزب والمساعدة في تمويله.(9)

* في الصين أيضا هناك العديد من قضايا الفساد والتي من أهمها ما كشفته إحدى الصحف المحلية سنة 1995, عن تسهيل بعض المسؤولين الحكوميين لرؤساء خمس شركات لاستيراد السيارات بعد إسقاط ضرائب الاستيراد عنهم, وبعدها ثم دخول العديد من الشاحنات للصين بعد يهرب من الضرائب يقدر بحوالي 50 مليون يوان على الأقل.

وفي كوريا في فترة التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية اغتنى الكثير من المسؤولين بطرق غير مشروعة وألقى القبض على بعضهم بعد ذلك, وألقى القبض على الرئيس الكوري روتاي بنفسه, واعترف بتهم الرشوة والكسب غير المشروع وأنه قد تسبب في متاعب كبيرة لرجال الأعمال, وأظهرت التحقيقات أن بعض الشركات كانت تقدم له منحا غير شرعية للحصول على عقود حكومية أو أي امتيازات أخرى فمنحته كل من هيونداي وسامسونج نحو 32.7 مليون دولار منحته شركة دايو 31.4 مليون دولار, ومنحته شركة جولد ستار 27.5 مليون دولار. ويشير بعض المراقبين إلى أنه في فترة رئاسة روتاي بلغت ميزانية الحكومة الرسمية 35 مليار دون معظمها لم يكن متوافراً لتوزيعها على أوجه الإنفاق المختلفة وقد عُدَّت الأموال المقدمة من قبل الشركات المختلفة مصدراً أساسياً لتحويل هذه الأوجه من الاتفاق فتم تأسيس لجنة التمويل. ولتي كان يديرها الرئيس روتاي بنفسه وتكونت من 73 شخصية تمثل اكبرا لتجمعات الصناعية ثراء منها رئيس مجموعة هانو الذي قدم لرئيس منحة حوالي 500 مليون دون مرة واحدة.

■ منظور إسلامي

في البداية يعرف الفساد على انه يشمل كل اعتداء على النفس أو المال أو الموارد وفي ذلك يقول عز وجل «وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ»، وإذا كان الفساد في مجال الأموال فقط فإنه يندرج تحت مصطلح أكل أموال الناس بالباطل والتي نص عليه عز وجل في قوله: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، وهذا هو لب الفساد الاقتصادي والذي يتفرع إلى عدة أنواع وذلك بحسب ملكية المال. ومن يقوم بالفساد، ولذلك توجد عدة مصطلحات في هذا المجال منها:

"الفساد السياسي" إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

"الفساد الإداري" سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية.

"الفساد الكبير" الذي يخطر فيه كبار المسؤولين في الدولة.

"الفساد الصغير" والذي يخطر فيه صغار الموظفين في الدولة.

"الفساد المؤسسي" وذلك حينما تكون المؤسسات التابعة للدولة هشة وضعيفة بما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسات فساد.

والملاحظ في هذه التقسيمات أنها تدور جميعها حول الفساد الحكومي أو الفساد المتعلق بالمال العام. وهو جزء من الفساد الاقتصادي الذي يتسع ليشمل صور الفساد الواقعة على المال الخاص بجانب المال العام وعلى الرغم من أن الكتابات التي تتناول الفساد تقصره على الفساد السياسي وذلك لكثرة وشيوعه إلا أنه عندما نتحدث عن مكافحة الفساد والإجراءات الوقائية منه ندرس في العادة كل صور الفساد الإداري أو الاقتصادي الأخرى.

■ كيف عالج الإسلام هذه المشكلة:-

إن وجود الفساد الاقتصادي تحوله من ظاهرة عادية إلى مشكلة خطيرة مرتبط بالعوامل البيئية التي تسمح بانتشاره, لذا فإن الاقتصاد على علاجه بعد ظهوره لن يؤدي إلى الخدمة وتحجيمه, بل لابد من الاهتمام بالعوامل البيئية التي تعمل على الحد منه وتقليل فرض ارتكابه, وهذا ما يتفق مع نظام الإسلام في المحافظة على الأموال الذي يقوم على الوقاية أولاً ثم علاج ما يظهر من الاعتداء عليها بصور الفساد المختلفة علاجاً يمثّل جبراً لما ضاع وردعاً لمن يفكر في ارتكاب أي صورة من صور الفساد, ويتعين محاربة الفساد من خلال استراتيجية متعددة الجوانب من خلال التركيز على موضوع أساسي وهو إيجاد بيروقراطية قائمة على القانون وتتبع قواعد مستقرة وهيكل للأجور يكافئ الموظفين المدنيين على جهودهم الأمنية, ونظام للتوظيف والترقية على أساسين مهمين:-

1- الجدارة التي تحمي الخدمة المدنية من المحسوبية السياسية.

2- ضوابط مالية لها مصداقيتها لمنع الاستخدام التحكّمي للموارد العامة⁽¹⁰⁾.

ولابد من العمل على كافة المحاور التي تؤدي إلى جرائم الفساد والتي تتمثل في كل من "مرتكب الفساد /القواعد المنظمة للفساد/ أجهزة الرقابة, ونظام العقوبات". وسوف نوضح موقف الإسلام من كل هذه المحاور أو العوامل:-

*** العاملون في الدولة:-** هناك العديد من الإجراءات الوقائية ضد العاملين في الدولة لمنعهم من ارتكاب جرائم فساد منها:-

(1) حسن الاختيار:-

فلابد أن يكون المسؤولون في الوظائف العامة كبار أكانوا أو صغار أعلى قدر من الدين والصلاح والعفاف والأمانة والصدق والعدل وهو ما يظهر في الآيات القرآنية التي تناولت العاملين مثل قوله «إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ

الأمين» كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صور سوء اختيار العاملين على أنه نهاية الدنيا في قوله: "إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة", قال: كيف إضاعتها يا رسول الله قال: "إذا قيد الأمر إلى غير أهله" ولذلك فإن إسناد الوظائف لمن ليس أهلاً لها محابات للأبناء والمعارف أو نظير رشوة يأخذها يعد خيانة للأمانة التي أمرنا الله برعايتها, وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فمن ولى من أمر المسلمين شيئاً فولى عليهم رجلاً وهو يجد في المسلمين أصلح منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين, وفي تقرير العالم الجليل أبو يوسف إلى هارون الرشيد لإصلاح حال الدولة قال: رأيت أن يتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة توليهم الخراج, فإن لم يكن عدلاً ثقة, أمنياً فلا يؤتمن على المال" (11).

(2) وضع نظام للأجور:-

ولابد من مراعاة كفاية الأجر لاحتياجات الموظف كل حسب حاله, وذلك لأن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد الصغير الذي يخطر فيه صغار الموظفين هو عدم كفاية ما يحصلون عليه من أجور ومرتببات لاحتياجاتهم ومن ثم بقائهم في حالة الفقر وهم يتعاملون في أموال كثيرة أو خدمات للجماهير مما يدفعهم إلى قبول الرشاوى واختلاس ما بعدهتهم من أموال لذلك يوجد جميع الخبراء بتحسين ظروف العاملين كأحد وسائل علاج الفساد, ولقد سبق الإسلام ذلك, فالقاعدة السياسية أن يحدد الجر للعامل باجر المثل والذي يتحدد بالنظر إلى شخص مماثل للأجير في ذلك العمل, وإلى زمان الإجارة مكانها وذلك لن الأجرة تختلف باختلاف الأعمال, والزمان والمكان, وإذا كان الجر الذي يتقاضاه لقاء عملية لا يكفيه لسد احتياجاته, فقد جعل الله عز وجل له نصيباً من الزكاة, وبالنسبة للعاملين في الوظائف العامة في الدولة فلا بد من تحقيق الكفاية عند تحديد الجور استناداً إلى حديث النبي صل الله عليه وسلم من ولى لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً, أو ليست له زوجة فليتزوج, أو ليس له خادم فليتخذ خادماً, أو ليس له دابة فليتخذ دابة (12):.

يمكن ان تقوم أجهزة الرقابة المستقلة بدور مهم في الحد من الفساد, وقد جرت العديد من البلدان الكثير من الطرق ومنها لدى بعض البلدان لجان مستقلة لمكافحة الفساد أو مفتشون عموميين يمكنهم التحقيق في الادعاءات وإحالة القضايا للمحاكم(13).

هناك ما يسمى لوائح "أجهزة الارتداد" والتي تتولى حماية ومكافحة الموظفين العموميين الذين يبلغون من القيام بالأعمال المحظورة من جانب زملائهم أو من جانب الجهات التي تتعامل معها الحكومة كثيراً ما يكون هذا الحافز للإبلاغ ضرورياً حيث أن الأشخاص الذين يبلغون عن زملائهم. مخالفاتهم غالباً ما يتم بتدعيم, غير أن هذه الإجراءات ممكن أن تكون عديمة الأثر إذا كان هناك فساد في المحاكم أو الجهات القضائية أو ما لم تكن هناك عقوبات رادعة, ولا ينبغي لأجهزة الرقابة أن تركز أعمالها على الذين يتلقون الرشاوى فحسب ولكن أيضاً على الذين يدفعونها, وينبغي أن تكون العقوبة شديدة على كل من الطرفين وعادة ما تكون العقوبة أضعاف الرشاوى التي تم تلقيها أو دفعها, ويجب أن تشمل العقوبات لدافع الرشوة على استبعاده من التعاقد مع الحكومة لعدد من السنوات ويمكن لجماعات المواطنين أن تكون كابحاً مهماً لإساءة استخدام السلطة الحكومية بشكل تحكيمي وذلك إذا تمكن المواطنون من تنظيم أنفسهم ومعرفة ما يحدث وينبغي على الحكومات أن تراجع الموازنات وبيانات تحصيل الإيرادات والقوانين والقواعد ومداولات المجالس التشريعية كما ينبغي مراجعة البيانات المالية على يد سلطة مستقلة.

أخيراً عن أهم الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة الفساد الاقتصادي هي "الدعاء" والتي تعتبر ميزة خاصة يتميز بها المجتمع الإسلامي الذي يهتم بالجوانب الخلقية مثلما يهتم بالجوانب المادية ولا بد من وضع ؟؟؟؟ أخلاقي إيماني يؤصل الجوانب الأخلاقية في المجتمعات الإسلامية لمواجهة الفساد الاقتصادي الذي يعاني منه العالم العربي والإسلامي, لأن الأمية الدينية

والإيمانية التي يعيشها المسلمون الآن هي من الأسباب الرئيسية للتأخر الاقتصادي العربي والإسلامي، كما أن التقليد للغرب هو وراء تفشي عدم الاعتبار الخلقي في المعاملات الاقتصادية، وفي رأي أحد رجال الاقتصاد الإسلامي أن 75% من الفساد الاقتصادي الذي نعاني منه هو مستورد من الدول الأوروبية. وأكد أيضا أن الدعاء المخلص يفيد كثيراً في الاقتصاد، حيث أن الله سيهدي الشخص بهذا الدعاء إلى القرار الاقتصادي السليم اعتماداً على إرادة الشخص وخبرته. ولأهمية الجانب الخلقي والإيماني لمواجهة الفساد الاقتصادي، أصدرت الأمم المتحدة نموذج مشروع لذلك. وركزت على ضرورة تعميق الجانب الأخلاقي لدى العاملين فيا جانب الاقتصادي واعتبرته واجباً دينياً (14).

الهوامش

- (1) بوريس بيجوفيتش، آراء في الفساد والأسباب والنتائج www.Cipe-egypt.org
- (2) محمد عبد الحليم عمر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 279، أغسطس 2004، ص 12.
- (3) عطية أفندي، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، مركز دراسات وبحوث الدولة النامية، 199، ص 45.
- (4) الاقتصاد الإسلامي، العدد 279، أغسطس 2004 ص 13.
- (5) مارك تي. ماكورد، دور جمعيات الأعمال والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في مواجهة الفساد www.Cipe-egypt.org
- (6) غادة موسى، الشفافية والمساءلة في ألمانيا بعد الوحدة، مركز بحوث الدولة النامية، 1999، ص 97.

- (7) حنان قنديل, التحول إلى السوق والفساد في الصين مركز دراسات الدول النامية, 1999, ص 137.
- (8) نجلاء الرفاعي, الفساد في كوريا الجنوبية واليابان, مركز بحوث الدول النامية, 1999, ص 187.
- (9) تقرير عن التنمية في العالم, البنك الدولي للإنشاء والتعمير, مؤسسة الأهرام, 1997, ص 114.
- (10) صبحي مجاهد, الدعاء في مواجهة الفساد الاقتصادي,

www.islamonline.net